



بروفسور جاسم عجاقة

خلال خطوات مُحدّدة تتمثل بـ:

أولاً، تشكيل حكومة إختصاصيين بأسرع وقت مُمكن لتُعيد الثقة للمُستهلك والمُستثمر كما والمجتمع الدولي والأسواق المالية.

ثانياً: إقرار موازنة العام ٢٠٢٠ بالنسخة التي رفعتها حكومة تصريف الأعمال قبل إستقالتها، وذلك في أسرع وقت مُمكن.

ثالثاً: العمل على تنفيذ شروط مؤتمر سيدر وذلك بهدف تحرير أموال هذا المؤتمر وبالبدء بضحّ أموال في الإقتصاد اللبناني.

رابعاً: محاربة الفساد في عذّة ملفات تُخسر الخزينة أرقاماً كبيرة وعلى رأسها الجمارك، الكهرباء، الأملاك العمومية، التهريب الضريبي، المناقصات العمومية، الإدارة العامة... وذلك من خلال تدعيم أجهزة الرقابة بعناصر من الجيش اللبناني لما لهذا الأخير من صدقية. خامساً: إقرار قانون إستقلالية القضاء بحيث يتم إنتخاب القضاة من الجسم القضائي.

سادساً: تخصيص مساحات من أراضي الدولة ووضعها تحت تصرف القطاع الخاص لإنشاء مصانع وزراعات مع إيجارات ضئيلة وإعفاءات ضريبية في السنين الأولى.

في الواقع لبنان لم يعد يملك ترف الوقت! وإذا كنا ممن يعتقدون أن لا إنهيار مالياً أو نقدياً في الأفق، إلا أن شبح الصاوية الصندوقية أصبح يُلقى بظلاله مع ما سبواكبه من إجراءات ضريبية وغيرها ستثير حكماً غضب الشعب.

لبنان دخل مرحلة الكساد الاقتصادي

لن تكون على الموعد مع تعاطف مُشكلة الثقة بالقطاع المصرفي وتفضيل المُستهلك لجم إستهلاكه في هذه المرحلة الغامضة. ومن المتوقّع أن تكون أعياد رأس السنة هذا العام من الأسوأ إقتصادياً منذ نهاية الحرب الأهلية.

وتأتي الإحتجاجات الشعبية (المُحقّة) لتزيد من عامل الغموض مع رفض القوى السياسية حتى الساعة تلبية مطالب المُحتجّين بحكومة إختصاصيين مُستقلة كما والإختلاف بين القوى السياسية نفسها على شكل الحكومة في ظلّ شبح العقوبات الأميركية في حال كانت الحكومة حكومة مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية.

الفراغ الحكومي الحالي يُشكّل أكبر ضرر على الإقتصاد وعلى المالية العامة، ويُسرّع في عمق الأزمة الإقتصادية والمالية، وإذا كان مصرف لبنان قادر على سدّ إحتياجات الدولة المالية (إستحقاقات دين عام وأجور القطاع العام)، إلا أن هذه القدرة ستتلاشى مع إستمرار الفراغ الحكومي وهذا ما يجب أن تعيه القوى السياسية.

عملية الخروج من الكساد ليس بأمر سهل ويتطلب إستثمارات كبيرة لا يُمكن تحقيقها في لبنان إلا من

جَمال ترست بنك لتقضي على ثقة المودعين بالقطاع المصرفي حيث بدأ هؤلاّ بسحب كمّيات كبيرة من الدولارات وأخذ البعض الآخر بالتجارة بهذه الدولارات وبيعها. وما إنطلاق الإحتجاجات الشعبية إلا دليل على الإحتقان الكبير الذي كان يعصف بالرأي العام وكانت شرارة الإنطلاق ضريبة الـ ٠,٢ دولار أميركي على الواثاب.

هذا المؤشر لمنحنى العائد، يُعتبر من أهم المؤشرات للركود الإقتصادي، لكن سرعة وعمق إنقلاب المنحنى، تُشكّل مؤشر أساسي للكساد حيث من المتوقّع مع كل مشاكل المالية العامة وغياب أموال مؤتمر سيدر أن يستمرّ الوضع على ما هو عليه لفترة طويلة تُرجّح الكساد!

المؤشرات الإقتصادية الأخرى هي مؤشرات مباشرة مثل البطالة التي إرتفعت في الأشهر الأخيرة مع صرف الشركات لعدد كبير من الموظفين وإمتناع أخرى عن دفع كامل المُستحقات (نصف أجر). وإرتفاع البطالة واكمه وانخفاض في الإستهلاك إن من البضائع المحلية أو المُستوردة. وهذا ما دفع العديد من الشركات إلى إقفال أبوابها والآتي أعظم! فأعياد نهاية رأس السنة

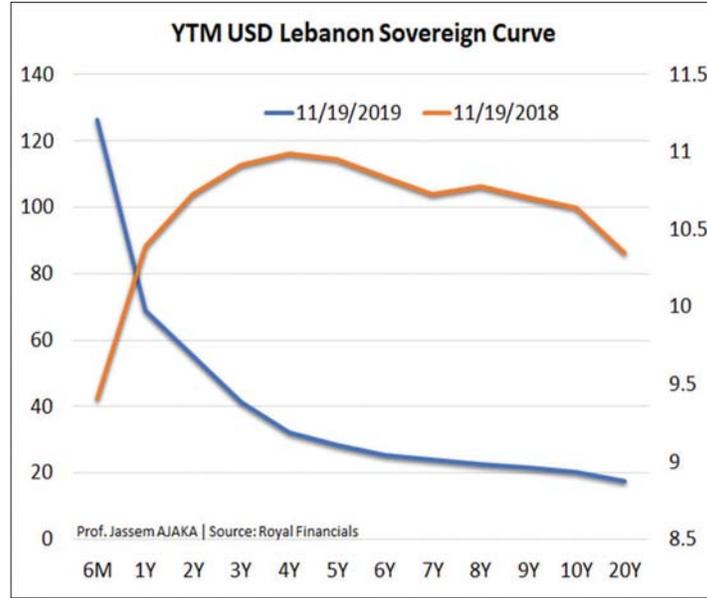
دخل لبنان مرحلة كساد إقتصادي (Depression) وذلك بحسب المؤشرات الإقتصادية والمالية والنقدية والسياسية. وتراجع النشاط الإقتصادي منذ مُنتصف العام ٢٠١٨ مع إرتفاع حذّة التراجع في الأشهر الأخيرة إلى درجة أصبح من الأكد أن لبنان سيُقلّ عامه على إنكماش إقتصادي بـ ٠,٥% في أحسن الأحوال وقد يصل إلى ١% إذا ما كانت أرقام الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذا العام بالسوء المتوقّع!

يُعرّف الكساد الإقتصادي على أنه حالة من الإنكماش في النشاط الإقتصادي تستمرّ على فترة طويلة، ويتميّز الكساد الإقتصادي عن الركود الإقتصادي (تراجع في النشاط الإقتصادي) في أنه أكثر حذية ويُمْتد على فترة طويلة. لا توجد مؤشرات مُسبقة لتحديد إذا ما كان الإقتصاد دخل مرحلة الكساد أو لا إلا بعد إنقضاء فترة طويلة من الوقت. لكن الحالة في لبنان تسمح لنا بإستخدام عدد من المؤشرات الإقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى المعطيات السياسية وبالتالي إستنتاج أن لبنان دخل في مرحلة كساد طويلة الأمد.

أول مؤشر للكساد هو منحني العائد (Yield Curve). وتنصّ النظرية المالية على أن منحني تصاعدي مع مدّة الإستحقاق، يدلّ على أن الإقتصاد هو في حالة طبيعية ويُسجّل نمواً إقتصادياً، وهذا ما نراه في منحني العائد بتاريخ ١٩-١١-٢٠١٨. في حين أن منحني هبوطي مع مدّة الإستحقاق يدلّ على أن الإقتصاد ليس في حالة طبيعية، وهذا ما نراه في منحني العائد بتاريخ ١٩-١١-٢٠١٩. وهنا تبرز مُشكلتان أساسيتان:

الأولى وتتمثل بسرعة إنقلاب المنحنى من تصاعدي إلى هبوطي في فترة قليلة تعكس فظاعة الظروف التي واكبت تشكيل الحكومة من أيار ٢٠١٨ إلى كانون الثاني ٢٠١٩. هذه الظروف تملتّ بتعطيل القرار الإقتصادي والمالي، وبالتحديد وقف دفع مُستحقات الموردين وتراجع القطاع العقاري ما أدى إلى تراجع كبير في النشاط الإقتصادي خصوصاً في ٢٠١٩ حيث إنخفض عدد عمليات البيع في الأسواق إلى أكثر من النصف في القطاع العقاري!

الثانية وتتمثل بعمق الأزمة التي جعلت المنحنى يتقلب بشكّل حادّ يعكس مستوى المخاوف التي تطاول الإقتصاد اللبناني والمالية العامة. فمناقشة موازنة العام ٢٠١٩، أظهرت للرأي العام مُشكلة المالية العامة والفساد الذي يعصف بها، كما أن حادثة قبرشون ضربت ثقة المُستثمر والمُستهلك ودفعته إلى خفض تصنيف لبنان الإئتماني في شهر آب ما ضاعف مخاطر المالية العامة. وأتت العقوبات الأميركية على



خليل التقى سفير الاتحاد الأوروبي



خليل مجتمعا مع طراف

استقبل وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل سفير الاتحاد الأوروبي رالف طراف، وكان عرض للأوضاع السائدة في البلاد وإيجاد الحلول المناسبة لها.

إسقاط دعوى الأميركيين على ١٠ مصارف لبنانية

٢٠١٩ أمام المحكمة المدنية الفيدرالية في نيويورك ضد عشرة مصارف لبنانية هي: فرنسبنك، بنك الشرق الأوسط وإفريقيا، بنك لبنان والمهجر BLOM، بنك بيبيلوس، بنك عودة، بنك بيروت، بنك لبنان والخليج، البنك اللبناني - الفرنسي، بنك بيروت والبلاد العربية BBAC، جمال تراست.

عجاقة يثمن المبادرة.. الخبير المالي والاقتصادي البروفسور جاسم عجاقة اعتبر عبر «المركزية» أن «إسقاط هذه الدعوى سيريح المصارف إلى حد بعيد، خصوصاً أن أموالاً تخض تلك المصارف كانت مجمّدة، قد تحرّرت اليوم بفعل إسقاط تلك الدعوى»، لافتاً إلى أن «هذا الأمر إيجابي للغاية وأساسي جداً للقطاع المصرفي».

وفي المقابل الآخر، لم يغفل عجاقة الإشارة إلى أن «المصارف اللبنانية تتعرض لضغوطات غير مسبوقه، ونعلم جيداً أنها تعود إلى عوامل سياسية، إذ لا يمكن اليوم تيّ ذراع أي بلد إلا لضرب قطاعه المصرفي». وشدد على أن «الوضع المصرفي اليوم يحتاج بشكل مُلح إلى تشكيل حكومة سريعاً، إذ أن الفراغ الحكومي ضرب الثقة بالقطاع المصرفي».

واصلت المصارف عملها لليوم الثاني على التوالي في جوّ من الهدوء والنقمة المشتركة بين الإدارات والموظفين من جهة، والعملاء من جهة أخرى لدقّة الوضع واستثنائية الظروف التي تمرّ بها البلاد.

وبقيت الحركة المصرفية مسموكة أمنياً وتقنياً... فالعامل الأول تولته القوى الأمنية تطبيقاً لقرار وزيرة الداخلية ومديرية قوى الأمن الداخلي لتأمين الحماية، أما على المستوى الثاني فالترجم الموظفون الإجراءات التي رسمتها جمعية المصارف بالتنسيق مع البنك المركزي، توازياً مع ضغط الزبائن الذين انتظروا أسبوعاً لتيسير معاملاتهم المصرفية، وهذا الضغط تفاوتت نسبته بين فروع المناطق.

وفي خطوة من شأنها أن ترفع منسوب الارتياح في القطاع المصرفي وتعزّز الثقة به.

أفيد من نيويورك أن جميع المدعين الأميركيين إسقطوا الدعوى المدنية التي سبق ورفعوها ضدّ مصارف لبنانية في الولايات المتحدة لجهة اتهامهم بإيهاا بتمويل مشاركة «حرب الله» في حرب تموز ٢٠٠٦. وكانت الدعوى المشتركة قدّمها نحو ٤٠٠ مواطن أميركي منذ كانون الثاني